

جُهُودُ البَصْرِيِّينَ النَّحْوِيَّةُ مِنْ خِلالِ شَرَحِ ابْنِ عَقِيلٍ
جَمْعاً وَدِرَاسَةً

Basris Grammatical Efforts Through Ibn
Aqeel's Explication:
Compilation and Study

أ.م.د. حليم حماد سليمان

جامعة الأنبار / كلية التربية الأساسية / حديثه

Dr. Haleem H. Sulaiman, Assistant Professor
Basic Education College, University of Anbar, Haditha

ملخصُ البحث

تُعَدُّ ألفية ابن مالك من المتون النحويّة المشهورة التي لاقت قبولاً ورواجاً كبيرين في الأوساط اللغويّة، وقد اهتمّ النحاة بشرحها وتوضيحها، وكان ابن عقيل -رحمه الله تعالى- من بين النحاة الذين فصلّوا القول في توضيح أبيات الألفية، فقد شرحها شرحاً وافياً، وأشار فيها إلى مذاهب النحاة من بصريين وكوفيّين وبغداديين وأندلسيين، موضّحاً آراءهم، مؤيِّداً قسماً منها، ورافضاً الآخر. ويستعرض هذا البحث، بيان الآراء النحويّة للبصريين في كتاب شرح ابن عقيل، وبيان موقفه من المسائل الخلافية التي يستعرضها، وترجيحاته، بعد جمع تلك الآراء ودراستها، للخروج بنتائج مهمّة في الموضوع، أبرزها أنّ ابن عقيل كان يقدّم البصريين على الكوفيّين في المسائل الخلافية التي يعرضها، وكذلك بيان العلماء الذين ينقل آراءهم، قلّة وكثرة. وقد اعتمد البحث على العديد من المصادر الخاصّة بالنحو أو العامّة، بحسب ما تقتضيه الصّورة العلميّة.

ABSTRACT

Ibn Malek's Alfiyya is considered to be one of the outstanding grammatical texts. This text has been very popular for grammarians for a long time. Grammarians, on their part, made noticeable efforts to explain and comment on this Alfiyya. Ibn Aqeel, for example, explained this text adequately. He also referred to various grammar schools such as Basra, Kufa, Baghdad, and Andalusia, shedding light on their points of view, advocating some of them and rejecting others.

This research paper reviews the grammatical views of Basris in Ibn Aqeel's book on explicating the Alfiyya. It also projects its attitude towards controversial matters reviewed in the study. One important result is that Ibn Aqeel preferred Basris to Kufis as to controversial matters.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.
أما بعد:

لقد وضع ابن مالك ألفيته التي لاقت قبولاً كبيراً في الوسط اللغوي، ونتج عن هذا القبول الذي لاقتَه اهتمام النحاة بشرحها وتوضيحها، وحصل تباين بين الشروح، فمنهم من أوجز، ومنهم من فصل في المسائل النحويّة التي عرضها، وكان ابن عقيل -رحمه الله تعالى- من النحاة الذين فصلوا القول في توضيح أبيات الألفية، فقد شرحها شرحاً وافياً، وأشار فيها إلى مذاهب النحاة من بصريين وكوفيّين وبغداديين وأندلسيين، موضّحاً آراءهم، مؤيّداً قسماً منها، ورافضاً الآخر. وقد عرضت في هذا البحث آراء البصريّين؛ إذ قمتُ بجمعها ودراستها، وكانت على قسمين:

القسم الأول: الإشارة إلى عالم بعينه، مثل: الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وسيبويه، والأخفش، والمبرد.

والقسم الآخر: الإشارة إلى المذهب البصريّ من دون تحديد عالم معيّن، وقد سلك في هذا القسم طريقتين:

- ١- الإشارة إلى المذاهب النحويّة من دون ترجيح.
- ٢- ترجيح المذهب البصريّ على غيره من المذاهب، وذلك في مسألتين.
وقد استعنتُ في هذا البحث بكتب النحو، مثل: كتاب سيبويه، والمقتضب، للمبرّد، ومغني اللّيب، لابن هشام، وشرح المفصّل، لابن يعيش، وشرح ابن عقيل، وشرح التصريح، للأزهريّ؛ وكتب التفسير، مثل: تفسير البغويّ؛ وكتب التّراجم، مثل: الفهرست، لابن النديم، ونزهة الألباء، للأنباريّ، وإنباه الرواة، للقفطيّ، وشذرات الذهب، لابن عماد الحنبليّ، وغيرها، فإن وفقت فمن الله وحده، وإن كانت الأخرى، فمن نفسي والشيطان.
وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربّ العالمين.

التمهيد: ابن عقيل وشرحه

١- ابن عقيل: لابن مالك مؤلفات كثيرة في العربية، وقُلَّ أن تجد من بينها كتاباً لم يتناوله العلماء منذ زمنه إلى اليوم بالقراءة والبحث، وبيان معانيه بوضع الشروح الوافية والتعليقات عليه.

ومن هذه المؤلفات كتابه «الخلاصة»، الذي اشتهر بين الناس باسم «الألفية»، الذي جمع فيه خلاصة علمي النحو والتصريف، في أرجوزة ظريفة، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء، وبيان ما يختاره من الآراء، أحياناً.

وشروح هذا الكتاب كثيرة، ومن أشهر من شرحها الإمام أبو محمد، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري، وقد شرح ابن هشام الخلاصة مرتين: إحداهما في كتابه «أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك»، والثانية في كتاب سماه «دفع الخصاصة، عن قراء الخلاصة»، وممن شرح الخلاصة: العلامة محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك؛ والعلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر، المرادي؛ والشيخ عبد الرحمن زين الدين، أبو بكر، المعروف بابن العيني، الحنفي؛ والشيخ عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي؛ وأبو عبد الله، محمد شمس الدين بن أحمد ابن علي بن جابر، الهواري، الأندلسي، المرسيني، الضرير؛ وأبو الحسن، علي نور الدين بن محمد المصري، الأشموني، والشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى ابن أيوب، الأبناسي؛ والحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر، السيوطي؛ والشيخ محمد بن قاسم، الغزي، أحد علماء القرن التاسع الهجري؛ وأبو الخير،

محمد شمس الدين بن محمد، الخطيب، المعروف بابن الجزري؛ ومنهم قاضي القضاة عبد الله، بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله، ابن عقيل، القرشي، الهاشمي، العقيلي - نسبة إلى عقيل بن أبي طالب - الهمداني الأصل، ثم البالسي، المصري، المولود في يوم الجمعة، التاسع من شهر المحرم من سنة (٦٩٨هـ)، والمتوفى بالقاهرة في ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأوّل (٧٦٩هـ)، وهو الشرح الذي نحن بشأن دراسته.

٢- شرح ابن عقيل: يتضح منهج ابن عقيل في كتابه من خلال ما يأتي:

أ- احتجّ بالشواهد كلّها من القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، وكلام العرب من شعرٍ ونثرٍ، ومن أمثلتها، قوله: «وينوب عن المصدر -أيضاً- نحو: ضربته زيدا، أي: ضربت الضرب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾^(١)، أي: لا أُعذب العذاب، وعدده، نحو: ضربته عشرين ضربته، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾^(٢)»^(٣).

ب- في الكتاب آراء لعلماء البصرة والكوفة وبغداد والأندلس، ومن الأمثلة على آراء بغداد والأندلس، قوله: «وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل، فأجازوا جاء زيد الراكب». ومن الأمثلة على ذكره رأي الأندلسيين، قوله: «وأما (كاد)، فذكر المصنّف أنّها عكس (عسى)، فيكون الكثير في خبرها أن يتجرّد من (أن)، ويقلّ اقترانه بها، وهذا بخلاف ما نصّ عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بـ (أن) مخصوص بالشعر»^(٤).

ج- الإشارة إلى اللهجات العربية المنسوبة وغير المنسوبة، ومن أمثلة نسبة اللهجات، قوله: «وبعض العرب يقول: الذون، في الرفع، والذين، في النصب

والجرّ، وهم بنو هذيل، ومنه قوله:

«نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَا حَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَا حَا»^(٦).

د- كان يذكر الخلافات النحويّة، ويعمد إلى ترجيح ما يراه مناسباً، ومن الأمثلة، قوله: «إذا أُضِيفَ المَنَادِي إلى ياء المتكلم، فإمّا أن يكون صحيحاً أو معتلاً، فإن كان معتلاً، فحُكِمَ كحُكْمِهِ غير منادى، وإن كان صحيحاً، جاز فيه خمسة أوجه:

أحدها: حذف الياء والاستغناء بالكسرة، نحو: يا عبد، وهذا هو الأكثر.

الثاني: إثبات الياء ساكنة، نحو: يا عبدي، وهو دون الأوّل في الكثرة.

الثالث: قلب الياء ألفاً وحذفها، والاستغناء عنها بالفتحة، نحو: يا عبد.

الرابع: قلبها ألفاً وإبقاؤها، وقلب الكسرة فتحة، نحو: يا عبداً.

الخامس: إثبات الياء محرّكةً بالفتح، نحو: يا عبدي»^(٧).

هـ - في الكتاب مصطلحات المدرستين البصريّة والكوفيّة، مثل: (الصّفة والنعت)، و (الجرّ والخفض).

جهود البصريين النحويّة من خلال شرح ابن عقيل

من المعلوم أن ابن أبي إسحاق الحضرميّ أوّل النحاة البصريين بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، ويتبعه في هذه الأوّلية المبكّرة جيل من تلاميذه، في مقدّماتهم عيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب. وتذكر كتب طبقات النحاة طائفة ممّن عُنوا بالعربيّة من معاصري تلاميذه، لعلّ أشهرهم حمّاد بن سلمة بن دينار البصريّ، وكانت رواية الحديث تغلب عليه، غير أنّه كان عالماً بالنحو،

ويُروى أنَّ يونس بن حبيب تتلمذ عليه، وكذلك سيبويه، ولم ترو له كُتب النُحو أنظاراً نُحويَّة؛ ولذلك ينبغي أن نُخرجه من دائرة النُحاة الحقيقيين، ومثله معاصره الأَخفش الأكبر، شيخ يونس وسيبويه جميعاً، وكانت تغلب عليه رواية اللُغة، وليست له في النُحو آراء موروثية، وقد أكثر سيبويه من الرُواية اللُغويَّة عنه في كتابه. أمَّا الأربعة الأُولون، فتتردَّد أسماؤهم عند النُحاة، وتتردَّد لهم آراء تجعلهم خليقين بالوقوف قليلاً عندهم».

ومن علماء البصرة الذين صرَّح بذكرهم:

١- الخليل بن أحمد، الفراهيديّ (ت ١٧٥هـ)^(٩): هو الخليل بن أحمد، الفراهيديّ، البصريّ، عربيّ من أزد عمان، ولد سنة مائة من الهجرة، وتوفيّ سنة مائة وخمس وسبعين، ومنشؤه ومرباه وحياته في البصرة، وقد أخذ يختلف منذ نعومة أظفاره إلى حلقات المحدثين والفقهاء وعلماء اللُغة والنُحو، وأكبَّ إكباباً على حلقات أستاذه عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، وأول ما يُلاحظ من تبخّره اكتشافه علم العروض اكتشافاً ليس له سابقة، ولا تدانيه لاحقة؛ إذ استطاع أن يرسمه بكلّ أوزانه وحدوده وتفاعيله وتفاعيعه، غير مبقٍ لمن جاء بعده شيئاً يُضيفه إليه. وهو يحمل في تضاعيفه ما يشهد بتمثله تمثلاً رائعاً للنعم وعلم الإيقاع ومواضعه، ويحمل -أيضاً- ما يشهد بإتقانه لنظريّات العلوم الرّياضيَّة في عصره علماً وفقهاً وتحليلاً، وخاصّة نظريّتي المعادلات، والتباديل والتوافيق، فقد اشتق له تفاعيل خاصّة، وأدارها في دوائر كدوائر المهندسين، مستخدماً إشارات من النقط والحلقات تصوّر ما يجري في التفاعيلات من زحافات، وتفصح لأجزائها في التقدّم والتأخّر، بحيث تجمع الأوزان العروضيَّة

التي عرفها العرب، وما لا يُحصى من أوزان جديدة لم يعرفوها ولا ألفوها، ما أتاح للعباسيين أن ينظموا على أوزانٍ جديدةٍ أهملها أسلافهم، ولم يُودعوا فيها شيئاً من منظوماتهم.

ولم يستثمر الخليل نظرية التباديل والتوافق الرياضية في وضعه علم العروض فحسب، فقد استثمرها -أيضاً- في وضع منهج قويم لمعجم العين المشهور؛ إذ بناه على تقليب كلِّ الصيغ الأصلية، بحيث تدرج فيه مع كلِّ كلمة الكلمات الأخر التي تجمع حروفها، وتختلف في ترتيبها بتقديم بعض منها على بعضٍ. ورأى أن يكون ترتيب الكلمات في المعجم على مخارج الحروف ومواقعها من الجهاز الصوتي، وهو الحلق واللسان والشم والشفتان، بادئاً بحرف العين، وبه سُمِّيت.

نقل عنه ابن عقيل في المسائل الآتية:

أ- همزة (أل) التعريف للقطع: قال ابن عقيل: «اختلف النحويون في حرف التعريف في الرّجل ونحوه، فقال الخليل: المرّف هو (أل)، وقال سيبويه: هو اللّام وحدها، فالهمزة عند الخليل همزة قطع، وعند سيبويه همزة وصل اجْتُلبت للنطق بالسّاكن»^(١٠). والذي يبدو لي صحّة ما ذهب إليه الخليل من كون الهمزة للقطع وليس للوصل، والدليل على أنّها للقطع هو الفتحة المصاحبة لها؛ لأنّها لو كانت للوصل لحركت بالكسر؛ إذ إنّ الأصل في همزة الوصل الكسر، ولا يمكن فتحها أو ضمّها إلّا لسببٍ، ولا يوجد سبب يقتضي هذا الفتح أو الكسر.

ب- جواز استعمال (أوشك) بلفظ الماضي: نقل ابن عقيل عن الأصمعيّ قوله: «وزعم الأصمعيّ أنّه لم يستعمل يوشك إلّا بلفظ المضارع، ولم يستعمل

أوشك بلفظ الماضي، وليس بجيد، بل قد حكى الخليل استعمال الماضي، وقد ورد في الشعر، كقوله:

وَلَوْ سئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لِأَوْشِكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلَأُوا وَيَمْنَعُوا^(١١)

نعم، الكثير فيها استعمال المضارع، وقيل استعمال الماضي^(١٢).

٢- يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ)^(١٣): من موالي بني ضبّة، وقد لحق ابن أبي إسحاق وروى عنه؛ إذ وُلد سنة (٩٤) من الهجرة، وعاش طويلاً؛ إذ توفّي سنة (١٨٢هـ)، ويظهر أنّه اختلف إلى حلقات عيسى بن عمر، وقد لزم أبا عمرو بن العلاء، ورحل إلى البادية، وسمع عن العرب كثيراً، ما جعله راوياً كبيراً من رواة اللّغة والغريب، ولعلّ ذلك ما جعله يصنّف كتاباً في اللّغات. وكانت حلقاته في البصرة تغصّ بالطلاب، وفي مقدّماتهم أبو عبيدة اللّغويّ وسيبويه، واسمّه يتردّد في كتابه، ولكن غالباً في شواهد اللّغة لا في الآراء النحويّة، فسيبويه - على ما يبدو - لم يكن يُعجب بتلك الآراء، وكان الخليل قد استولى عليه، فلم يكد يترك فيه بقيّة لغيره، وخاصّة في قواعد النّحو وأقيسته، وبذلك غدا يونس في نحوه وما وضعه من أقيسة أمّة وحده، وتنبّه إلى ذلك القدماء، فقالوا: «كانت ليونس مذاهب وأقيسة تفرّد بها»^(١٤)، ومن المسائل التي ذُكر فيها رأي يونس في شرح ابن عقيل:

أ- عدم جواز حذف النون من الفعل المضارع المجزوم (يكون) عند ملاقة الساكن، ومن الأمثلة على ذلك، قول ابن عقيل: «إذا جُزم الفعل المضارع من كان، قيل: لم يكن، والأصل: يكون، فحُذف الجازم الضمّة، التي على النون، فالتقى ساكنان، الواو والنون، فحُذف الواو لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ لم

يكن، والقياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال، فقالوا: لم يك، وهو حذف جائز، لا لازم، ومذهب سيويوه ومن تابعه أن هذه النون لا تُحذف عنه ملاقة ساكن، فلا تقول لم يك الرجل قائماً، وأجاز ذلك يونس^(١٥).

ب- عدم جواز تشنية (لبيك): قال ابن عقيل: « ومذهب سيويوه أن لبيك وما ذكر بعده مثني، وأنه منصوب على المصدرية بفعل محذوف، وأن تشنيته المقصود بها التكثر، فهو على هذا ملحق بالثني كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾، ليس المراد به مرتين فقط، لقوله تعالى: ﴿يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ حَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾^(١٦)، أي: مزدجراً، وهو كليل، ولا ينقلب البصر مزدجراً كليلاً من كرتين فقط، فتعين أن يكون المراد بكرتين التكثر لا اثنين فقط، وكذلك لبيك، معناه إقامة بعد إقامة، كما تقدم، فليس المراد الاثنان فقط، وكذا باقي أخواته على ما تقدم في تفسيرها.

ومذهب يونس أنه ليس بمثني، وأن أصله (لبي)، وأنه مقصور قلبت ألفه ياءً مع المضمر، كما قلبت ألف (لدي)، و(على) مع الضمير في: لديه، وعليه. ورد عليه سيويوه بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياءً، كما لا تنقلب ألف (لدي)، و(على)، فكما تقول: على زيد، ولدي زيد، كذلك كان ينبغي أن يقال: لبي زيد، لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياءً، فقالوا:

فلبى يدي مسور

فدل ذلك على أنه مثني، وليس بمقصور كما زعم يونس^(١٧). والذي يبدو أن (لبيك) مثني، فقد نقل الجوهرية عن ابن السكيت وغيره: «ألب بالمكان، أي:

أقام به ولزمه. وقال الخليل: لب لغة فيه. حكاها عنه أبو عبيد. قال الفراء: ومنه قولهم: كَيْتِكَ، أي: أنا مقيم على طاعتك. ونُصب على المصدر، كقولك: حمداً لله وشكراً. وكان حقُّه أن يُقال: لبا لك. وثنى على معنى التأكيد، أي: إلباباً بك بعد إلباب، وإقامةً بعد إقامة. قال الخليل: هو من قولهم: دارُ فلان تَلُبُّ داري، أي: تُحاذِيها، أي: أنا مواجِهك بما تحبُّ، إجابةً لك. والياء للتشنية، وفيها دليل على النصب للمصدر^(١٨).

٣- سيبويه (ت ١٨٠هـ)^(١٩): اشتهر بلقبه سيبويه، وهو لقب أعجمي يدلُّ على أصله الفارسي، واسمه: عمرو بن عثمان بن قنبر، من موالي بني الحارث بن كعب، ولد بقرية من قرى شيراز تسمى البيضاء، وفيها أو في شيراز تلقن دروسه الأولى، وطمحت نفسه للاستزادة من الثقافة الدنيئة، فقدم البصرة وهو لا يزال غلاماً ناشئاً، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدثين، ولزم حلقة حماد بن سلمة بن دينار المحدث المشهور حينئذٍ، وحدث أن لفته إلى أنه يلحن في نطقه ببعض الأحاديث النبوية، فصم على التزوّد أكبر زاد بشؤون اللغة والنحو، ولزم حلقات النحويين واللغويين، وفي مقدمتهم عيسى بن عمر، والأخفش الكبير، ويونس بن حبيب، واختص بالخليل بن أحمد، وأخذ منه كل ما عنده في الدراسات النحوية والصرفية، مستملياً ومدوناً، واتبع في ذلك طريقتين: طريقة الاستملاء العادية، وطريقة السؤال والاستفسار، مع كتابة كل إجابة، وكل رأي يُدلي به، وكل شاهد يرويه عن العرب، وبذلك احتفظ بكل نظراته النحوية والصرفية. ولما توفي الخليل خلفه -على ما يظهر- في حلقاته؛ إذ نجد كتب طبقات النحاة تنصُّ على طائفة من تلاميذه، مثل: الأخفش الأوسط،

وقطرب، وأكبّ حينئذٍ على تصنيف الكتاب، وسرعان ما أخذ نجمه يتألق لا في البصرة دار النحو فحسب، بل أيضاً في بغداد، ورحل إليها طامحاً إلى الشهرة في حاضرة الدولة، وحدث أن التقى الكسائي مقرر الكوفة ومؤدّب الأمين بن الرشيد، وكان ذلك في دار يحيى البرمكي، وقيل: بل في دار الرشيد، ويقال: إنه لقيه قبل الكسائي بعض أصحابه: الأحمر، وهشام، والفراء؛ ليوهنا منه.

نقل عنه ابن عقيل في مسائل كثيرة^(٢٠)، منها على سبيل المثال:

أ- العامل في المبتدأ والخبر: ذكر ابن عقيل مذاهب العلماء في حقيقة العامل في المبتدأ والخبر، مؤكداً صحة مذهب سيويه؛ إذ قال: «مذهب سيويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، فالعامل في المبتدأ معنوي، وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها، واحترز بغير الزائدة من مثل: بحسبك درهم، فبحسبك مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة، فإن الباء الداخلة عليه زائدة، واحترز بشبهها من مثل: ربّ رجل قائم، فرجل مبتدأ، وقائم خبره، ويدلّ على ذلك رفع المعطوف عليه، نحو: ربّ رجل قائم وامرأة.

والعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيويه **جذلي**، وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوي، وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ، وقيل: ترافعا، ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ، وأن المبتدأ رفع الخبر، وأعدل هذه المذاهب مذهب سيويه، وهو الأوّل، وهذا الخلاف ممّا لا طائل فيه»^(٢١).

ب- جواز تجريد خبر (عسى) من (أن): قال ابن عقيل مشيراً إلى مذهب

سيبويه والبصريين في تجريد خبر عسى من (أن): « اقتران خبر (عسى) بـ (أن) كثير، وتجريده من (أن) قليل، وهذا مذهب سيبويه، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرّد خبرها من (أن) إلا في الشّعْر، ولم يرد في القرآن إلا مقترباً بـ (أن)، قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾^(٢٢)، وقال ﷺ: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾^(٢٣)، ومن وروده بدون (أن)، قوله:

«عسى الكربُ الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرجٌ قريبٌ»^(٢٤)»^(٢٥).

ج- تجريد خبر (كرب) من (أن): قال ابن عقيل مشيراً إلى مذهب سيبويه في تجريد خبر عسى من (أن): « لم يذكر سيبويه في كرب إلا تجرّد خبرها من (أن) وزعم المصنّف أنّ الأصحّ خلافه، وهو أمّها مثل (كاد)، فيكون الكثير تجريد خبرها من (أن)، ويقلّ اقترانها بها، فمن تجريده، قوله:

«كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة: هند غضوب»^(٢٦)

وسُمع من اقترانها بها، قوله:

«سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظمّ»

وقد كربت أعناقها أن تقطعا»^(٢٧)»^(٢٨).

د- أصل (أنّ) هو (إنّ): قال ابن عقيل مشيراً إلى قول سيبويه في اعتبار أصل (أنّ) هو (إنّ): « هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء، وهي ستّة أحرف: إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، ولعلّ، وعدّها سيبويه خمسة، فأسقط أن المفتوحة؛ لأنّ أصلها (إنّ) المكسورة»^(٢٩).

هـ- العامل في خبر (لا) النافية للجنس: «والرّافع له (لا) عند المصنّف وجماعة، وعند سيبويه الرّافع له (لا) إنّ كان اسمها مضافاً أو مشبّهاً بالمضاف، وإنّ كان

الاسم مفرداً، فاختلف في رافع الخبر، فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بلا، وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ؛ لأن مذهبه أن (لا) واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل (لا) عنده في هذه الصورة إلا في الاسم، وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ(لا)، فتكون (لا) عاملة في الجزأين، كما عملت فيهما مع المضاف والمشبّه به»^(٣٠).

و- عدم جواز تقديم التمييز على عامله: ذكر ابن عقيل هذا الأمر في قوله: «مذهب سيبويه رحمته أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله، سواء كان متصرفاً أو غير متصرفٍ، فلا تقول: نفساً طاب زيدٌ، ولا عندي درهماً عشرون»^(٣١). والعلّة من عدم التقديم عند سيبويه، هي: أن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل، وقد حوّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغيّر عما كان مستحقّه من وجوب التأخير؛ لما فيه من الإخلال بالأصل. وقيل: لأنّ التمييز كالتعت في الإيضاح، والتعت لا يتقدّم على عامله، فكذلك ما أشبهه^(٣٢)، وقد ذهب الأزهرى^(٣٣) إلى أنّه: «لا يتقدّم التمييز على عامله إذا كان اسماً» جامداً «ك: رطل زيتاً، أو فعلاً جامداً، نحو: ما أحسنه رجلاً»؛ لأنّ الجامد لا يتصرّف في نفسه، فلا يتصرّف في معموله بتقديمه عليه. «وندر تقدّمه على الفعل المتصرّف».

٤- الأخفش (ت ٢١١هـ)^(٣٤): هو أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، فارسيّ الأصل مثل سيبويه، وقد لزمه وتلمذ له، وأخذ عنه كلّ ما عنده، وهو الذي روى عنه كتابه، بل كان الطريق الوحيدة إليه؛ إذ لا يعرف أحد سواه قرأه على سيبويه، أو قرأه سيبويه عليه، ويروى عنه أنّه كان يقول: «كنت أسأل سيبويه عما

أشكل عليّ منه، فإن تصعب الشيء منه قرأته عليه». وقد جلس بعده للطلاب يُمليه ويشرحه ويبينه، وعنه أخذ تلاميذه البصريون، من مثل: الجرمي، والمازني، وأخذه عنه علماء الكوفة، وعلى رأسهم إمامهم الكسائي. ولما رأى اهتمام تلاميذه الكوفيين جميعاً بالمسائل المتفرقة في النحو والصرف، صنع لهم كتاب المسائل الكبير، وله وراءه كتب أخر سقطت من يد الزمن، مثل: كتاب الأوسط في النحو، وكتاب المقاييس، وكتاب الاشتقاق، وكتاب المسائل الصغير. وكان يُعنى بشرح الأشعار، وله فيها كتاب (معاني الشعر)، ويقال: إنه أول من أملى غريب كل بيت من الشعر تحته. وله في العروض والقوافي كتاب نوّه به القدماء، ويقال: إنه زاد فيه على الخليل بحر المتدارك، أو الخب.

نقل ابن عقيل عنه عدّة مسائل^(٣٥)، منها على سبيل المثال:

أ- التنوين الغالي: ذكر ابن عقيل وجود نوع آخر من أنواع التنوين في العربية، وهو التنوين الغالي؛ إذ قال: «والتنوين الغالي - وأثبته الأخفش - وهو الذي يلحق القوافي المقيدة، كقوله:

«وقاتم الأعماق حايوي المخترقن»^(٣٦)»^(٣٧).

والذي يبدو أنّ هذا النوع من التنوين لا يختصّ بالاسم فحسب، وإنّما يشمل الاسم والفعل والحرف.

ب- بناء الفعل المضارع: من المعلوم أنّ الفعل المضارع يكون معرباً إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناث، فإن اتصلت به اتصالاً مباشراً بُني. وقد أشار ابن عقيل إلى رأي الأخفش في هذه المسألة، قائلاً: «وذهب الأخفش إلى أنّه مبنيٌّ مع نون التوكيد، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل»^(٣٨). وذهب

بعضهم إلى أن الفعل المضارع معرب، وإن اتصلت به نون التوكيد.
ج- العامل في الخبر الواقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً: إذا كان خبر المبتدأ شبه جملة من الظرف والجارّ والمجرور، فكلُّ منهما متعلّق بمحذوف واجب الحذف، وهذا المحذوف إمّا أن يكون اسماً أو فعلاً، نحو: كائن أو استقرّ، فإن كان الأوّل، كان من قبيل الإخبار بالمفرد، وإن كان الثاني، كان من قبيل الإخبار بالجملة، وأشار ابن عقيل إلى هذا الأمر مشيراً إلى رأي الأخفش وغيره، قائلاً: «واختلف النحويّون في هذا، فذهب الأخفش إلى أنّه من قبيل الخبر بالمفرد، وأنّ كلّاً منهما متعلّق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل، والتقدير: زيد كائن عندك، أو مستقرّ عندك، أو في الدار، وقد نُسب هذا إلى سيبويه.

وقيل: يجوز أن يُجعل من قبيل المفرد، فيكون المقدّر مستقرّاً ونحوه، وأن يُجعل من قبيل الجملة، فيكون التقدير استقرّ ونحوه، وهذا ظاهر قول المصنّف: (ناوين معنى كائنٍ أو استقرّ)، وذهب أبو بكر بن السّراج إلى أنّ كلّاً من الظرف والمجرور قسمٌ برأسه، وليس من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو عليّ الفارسيّ في الشيرازيّات، والحقّ خلاف هذا المذهب، وإنّه متعلّق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صرّح به شذوذاً، كقوله:

«لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَمِينُ»

فَأَنْتَ لَدَيْ بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ^(٣٩)»^(٤٠).

د- محلُّ (أنّ) و (أنّ) عند حذف حرف الجرّ: قال ابن عقيل: «وأما أنّ وأنّ، فيجوز حذف حرف الجرّ معها قياساً مطّرداً، بشرط أمن اللبس، كقولك:

عجبتُ أن يدُوا، والأصل: عجبتُ من أن يدُوا، أي: من أن يُعطوا الدية، ومثال ذلك مع (أن) بالتشديد: عجبتُ من أنك قائم، فيجوز حذف «من»، فتقول: عجبتُ أنك قائم، فإن حصل لبس لم يجز الحذف، نحو: رغبتُ في أن تقوم، أو رغبتُ في أنك قائم، فلا يجوز حذف (في)؛ لاحتمال أن يكون المحذوف (عن)، فيحصل اللبس، واختلف في محلّ (أن وأن) عند حذف حرف الجرّ، فذهب الأخفش إلى أنّها في محلّ جرّ، وذهب الكسائي إلى أنّها في محلّ نصب، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين^(٤١). والذي أراه قريباً إلى الصواب هو أنّها في محلّ نصب؛ لكون الجرّ عاملاً ضعيفاً إذا ما قورن بالنصب؛ إذ إنّ من خصائص الاسم فقط، والنصب يكون في الفعل والاسم.

٥- المبرّد (٢٨٥هـ)^(٤٢): هو محمّد بن يزيد، الأزديّ، إمام نحاة البصرة لعصره، وُلد بها سنة (٢١٠) من الهجرة، وقيل: سنة (٢٠٧)، وقيل: بل سنة (١٩٥)، وأكبّ منذ نشأته على التزوّد من اللّغة على أعلام عصره البصريين، وشغف بالنحو والتصريف، فلزم أبا عمر الجرميّ يقرأ عليه كتاب سيبويه، حتّى إذا توفّي لزم أبا عثمان المازنيّ، وتصدّر حلّفته يقرأ عليه الكتاب والطلاب يسمعون قراءته. وبلغ من إعجاب المازنيّ بفطنته أن لقّبهُ بالمبرّد - بكسر الرّاء - لحسن تثبّته وتأتّيه في العلل، وحوّر الكوفيّون اللّقب إلى المبرّد - بفتح الرّاء - عنتاً له وسوء قصد. ويلمع اسمه وتطير شهرته، فيستدعيه المتوكّل ووزيره الفتح بن خاقان إلى «سرّ من رأى» سنة (٢٤٦) ليُفتي الفتوى الصّحيحة في بعض المسائل اللّغويّة والنحويّة، ويجزّلا له في العطاء، حتّى إذا توفّي سنة (٢٤٧هـ)، كتب محمّد بن عبد الله بن طاهر صاحب شرطة بغداد يحثّ في إشخاصه إليه،

ويقدم إلى بغداد ويُلقب بها عصاه، ويُجري عليه محمد بن عبد الله راتباً حتى إذا توفّي تابع أخوه عبيد الله الذي خلفه على شرطة بغداد إجراء الرّواتب عليه. وقد مضى يحاضر الطّلاب ببغداد في النّحو واللّغة، وسرعان ما اصطدم بثعلب زعيم مدرسة الكوفة لعصره، وكثرت بينهما المناظرات، وكُتب له فيها دائماً التّفوق على صاحبه؛ لقدرته على الجدل، وإصابته الحجّة، وحسن بيانه، ما جعل كثيرين من تلاميذ ثعلب يتحوّلون إلى حلّقته، يتقدّمهم ختنه أبو عليّ الدّينوريّ. وما زال مفرع طلاب اللّغة والنّحو ببغداد، حتى توفّي سنة (٢٨٥)، وقيل: سنة (٢٨٦). والمبرّد يُعدّ - بحقّ - آخر أئمّة المدرسة البصريّة المهمّين، وقد ذكره ابن جنّي، فقال: «يُعدّ جيلاً في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا - يريد البصريّين -، وهو الذي نقلها وقرّرها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها»، وقيل فيه: «كان أعلم النّاس بمذاهب البصريّين في النّحو ومقاييسه». وله مصنّفات كثيرة، طُبِعَ منها: نسب عدنان وقحطان، وما اتّفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، وكتاب الفاضل، وكتاب الكامل - وهما نصوص أدبيّة عُني بشرح ما فيها من لغة، وقد يعرض لبعض مسائل نحويّة -، وكتاب المقتضب في النّحو. وله وراء ذلك كتب نفيسة سقطت من يد الزمن، من أهمّها: كتاب الاشتقاق، وكتاب معاني القرآن، وكتاب التصريف، وكتاب المدخل إلى سيبويه، وكتاب شرح شواهد الكتاب، وكتاب معنى كتاب الأوسط للأخفش، وكتاب إعراب القرآن. وكتب في شبابه كتاباً سمّاه الرّدّ على سيبويه، أو مسائل الغلط.

ذكر ابن عقيل عدّة آراء للمبرّد في شرحه^(٤٣)، منها على سبيل المثال:

أ- اسم (لا) النافية للجنس: من المعلوم أنّ اسم (لا) النافية للجنس له

ثلاثة أحوال، هي: أن يكون مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، أو مفرداً، ففي الحالتين الأوليين يكون حكمهما النصب، وفي الحالة الثالثة يكون مبنياً، فما كان مثني أو مجموعاً، يدخل ضمن الحالة الثالثة، وهي البناء على ما يُنصب به. وقد نقل ابن عقيل نصاً للمبرّد يقول بإعراب المثني والجمع إذا وقعا اسماً ل (لا) النافية للجنس؛ إذ قال: «وذهب المبرّد إلى أن مسلمين ومسلمين معربان»^(٤٤).

ب- إعراب (حبّذا): ذكر ابن عقيل عدة آراء في إعرابها؛ إذ قال: «واختلف في إعرابها، فذهب أبو عليّ الفارسيّ في البغداديات، وابن برهان، وابن خروف -وزعم أنّه مذهب سيبويه وأنّ من نقل عنه غيره، فقد أخطأ عليه واختاره المصنّف- إلى أنّ (حبّ) فعل ماضٍ و(ذا) فاعله، وأمّا المخصوص، فجوّز أنّ يكون مبتدأ والجملة قبله خبره، وجوّز أنّ يكون خبراً مبتدأً محذوف، وتقديره: هو زيد، أي: الممدوح أو المذموم زيد، واختاره المصنّف

وذهب المبرّد في المقتضب، وابن السّراج في الأصول، وابن هشام اللّخميّ، واختاره ابن عصفور، إلى أنّ (حبّذا) اسم، وهو مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خبر مقدّم، والمخصوص مبتدأ مؤخّر، فُرُكِبَتْ (حبّ) مع (ذا)، وجُعِلتا اسماً واحداً، وذهب قوم منهم ابن درستويه إلى أنّ (حبّذا) فعل ماضٍ، و(زيد)، فاعله، فُرُكِبَتْ (حبّ) مع (ذا)، وجُعِلتا فعلاً، وهذا أضعف المذاهب»^(٤٥).

ذِكْرُ المَنْذِبِ النُّحَوِيِّ مِنْ دُونِ تَخْصِيصِ عَالِمِ بَعِينِهِ

يُعدّ ابن عقيل من النّحويّين المتأخّرين، فقد ولد ونشأ بعد تكامل وانتهاء طبقات النّحاة من بصريّين وكوفيّين بمدة من الزمن، وقد أشار في شرحه إلى

المذهبيين البصريّ والكوفيّ، وسأعرض في بحثي هذا الآراء البصريّة التي تناولها، ويتّضح هذا من خلال المسائل النحويّة الآتية:

أ- أصل البناء والإعراب في الأسماء والأفعال: أشار ابن عقيل إلى المذهب البصريّ بهذا الخصوص، بقوله: «ومذهب البصريّين أنّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم، وذهب الكوفيّون إلى أنّ الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأوّل هو الصّحيح، ونقل ضياء الدّين بن العليّ في البسيط أنّ بعض النحويّين ذهب إلى أنّ الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء»^(٤٦).

ب- إضافة الاسم إلى اللّقب إذا كانا مفردين: ذكر ابن عقيل وجوب إضافة الاسم إلى اللّقب، لاسيّما إذا كانا مفردين؛ إذ قال: «إذا اجتمع الاسم واللّقب، فإنّما أنّ يكونا مفردين، أو مركّبين، أو الاسم مركّباً، واللّقب مفرداً، أو الاسم مفرداً، واللّقب مركّباً، فإنّ كانا مفردين، وجب عند البصريّين الإضافة، نحو: هذا سعيدٌ كرز، ورأيتُ سعيدَ كرز، ومررتُ بسعيدِ كرز، وأجاز الكوفيّون الإتيان، فتقول: هذا سعيدٌ كرز، ورأيتُ سعيداً كرزاً، ومررتُ بسعيدِ كرز»^(٤٧). وقد ذكر الأزهريّ كلاماً بهذا الخصوص، قائلاً: «وإنّ كانا مفردين كسعيد كرز، جاز ذلك» المتقدّم، وهو جواز الإتيان والقطع، (و) جاز «وجه آخر؛ وهو إضافة الأوّل إلى الثاني»، إنّ لم يمنع مانع، كما إذا كان الاسم مقروناً بـ«أل» كالحارث قفة، أو كان اللّقب وصفاً في الأصل، مقروناً بـ«أل»، كهارون الرّشيد ومحمّد المهدي، فلا يُضاف الأوّل إلى الثاني، نصّ على ذلك ابن خروف. وجواز الإضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيّين والزّجاج، وهو الصّحيح، والإتيان

أقيس، والإضافة أكثر، «وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه»، وهو الإضافة، «و» وجوب الإضافة «يرده النظر» من جهتي الصنعة والسَّماع، أما الصَّنعة، فلأنَّ لو أضفنا الأوَّل إلى الثاني، لزم إضافة الشيء إلى نفسه، بيان الملازمة أنَّ الاسم واللَّقب اسمان مسَّاهما واحد، فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، واللَّازم باطل، فالملزوم مثله؛ لوجوب مغايرة المتضايقين، «و» أمَّا السَّماع من العرب، فهو «قولهم» لرجلٍ ضخم العينين اسمه يحيى، ولقبه عينان: «هذا يحيى عينان»، بغير إضافة، وإلا لقالوا: عينين بالياء، وأجيب عن الأوَّل بأنَّه من إضافة المسمَّى إلى الاسم، فمعنى «جاءني سعيد كرز» بالإضافة: جاءني مسمَّى هذا الاسم، وإِنَّمَا أوَّل الأوَّل بالمسمَّى، والثاني بالاسم؛ لأنَّ الأوَّل هو المرعَّض للإسناد إليه، والمسند إليه إِنَّمَا هو المسمَّى، فلزم أنَّ يقصد بالثاني مجرد اللَّفظ. وأجيب عن الثاني بأنَّه يحتمل أن يكون جاء على لغةٍ من يُلزم المثني الألف مطلقاً، وإلى وجوب الإضافة في المفردين»^(٤٨). والذي يبدو لي أنَّ الإضافة عند البصريين صحيحة لعدم وجود المانع من الإضافة؛ إذ إنَّ هذه الإضافة ليست من باب الإضافة الحقيقيَّة، وإِنَّمَا من الإضافة اللَّفظيَّة.

ج- وقوع ظرف الزَّمان خبراً عن الجُئَّة: ذكر ابن عقيل رأي البصريين في وقوع ظرف الزَّمان خبراً عن الجُئَّة إذا كان ذا فائدة؛ إذ قال: «إذا جرى الخبر المشتقَّ على مَنْ هو له استتر الضَّمير فيه، نحو: زيدٌ قائمٌ، أي: هو، فلو أتيت بعد المشتقَّ ب (هو)، ونحوه، وأبرزته، فقلت: زيدٌ قائمٌ هو، فقد جَوَّز سيبويه فيه وجهين، أحدهما: أن يكون هو تأكيداً للضَّمير المستتر في قائم، والثاني أن يكون فاعلاً ب (قائم)، هذا إذا جرى على مَنْ هو له، فإنَّ جرى على غير مَنْ هو له،

وجب إبراز الضمير، سواء أمن اللبس أو لم يؤمن، فمثال ما أمن فيه اللبس: زيدٌ هندٌ ضاربها هو، ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير: زيد عمرو ضاربه هو، فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين، وهذا معنى قوله: وأبرزنه مطلقاً، أي: سواء أمن اللبس أو لم يؤمن. وأمّا الكوفيون، فقالوا: إن أمن اللبس جاز الأمران، كالمثال الأول، وهو: زيدٌ هندٌ ضاربها هو، فإن شئت أتيت ب(هو)، وإن شئت لم تأت به، وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني، فإنك لو لم تأت بالضمير، فقلت: زيد عمرو ضاربه، لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا، وأن يكون عمرا، فلما أتيت بالضمير، فقلت: زيد عمرو ضاربه هو، تعين أن يكون زيد هو الفاعل. واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين، يعني سواء خيف اللبس أو لم يخف، واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين، وقد ورد السماع بمذهبهم، فمن هذا قول الشاعر:

«قومي ذرا المجد بانؤها وقد علمتُ بكنه ذلك عدنانٌ وقحطانٌ»^(٤٩)

التقدير: بانؤها هم، فحذف الضمير لأمن اللبس^(٥٠). والذي أراه صحيحاً قول الكوفيين بجواز ذكر الضمير وحذفه، ولا داعي للوجوب ما دام الكلام غير ملتبس.

د- زيادة (من) الجارة: تحيء (من) في العربية لعدة معانٍ، منها: أن تكون زائدة، وقد ذكر ابن عقيل زيادتها عند البصريين؛ إذ قال: «ومثال الزائدة ما جاءني من أحدٍ، ولا تُزاد عند جمهور البصريين إلا بشرطين: أحدهما: أن يكون المجرور بها نكرة.

الثاني: أن يسبقها نفي أو شبهه، والمراد بشبه النفي النهي، نحو: لا تضرب

من أحدٍ، والاستفهام، نحو: هل جاءك من أحدٍ، ولا تُزاد في الإيجاب، ولا يُؤتى بها جازةٌ لمعرفة، فلا تقول: جاءني من زيدٍ، خلافاً للأخفش، وجعل منه قوله تعالى: ﴿يَعْفُرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾، وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها، ومنه عندهم: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ، أي: قَدْ كَانَ مَطَرٌ^(٥١). وقد ذكر ابن يعيش^(٥٢) نقلاً عن سيبويه أنّها تُزاد بشرط ثالث، هو أن تكون عامّة، وقد ردّ المراديّ على هذا، بقوله: «وفي اشتراط كون النكرة عامّة نظراً؛ لأنّها قد تُزاد مع النكرة التي ليست من ألفاظ العموم، والظاهر أن مراده أن تكون النكرة مراداً بها العموم، فإنّ (من) لا تُزاد مع نكرة يُراد بها نفي واحد من الجنس»^(٥٣). والذي أراه قريباً إلى الصّحّة هو أن (من) تكون زائدة من غير اشتراط النفي أو شبهه؛ نظراً إلى ورودها زائدة في قوله تعالى: ﴿وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٥٤).

هـ- عدم جواز تأكيد النكرة: ذكر ابن عقيل مذهب البصريين في عدم جواز تأكيد النكرة، قائلاً: «مذهب البصريين أنّه لا يجوز تأكيد النكرة، سواء كانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول، أو غير محدودة كوقت وزمن وحين، ومذهب الكوفيين-واختاره المصنّف- جواز تأكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك، نحو: صمّتُ شهراً كلّه»^(٥٥). والذي يبدو أنّه يجوز تأكيد النكرة إذا كانت محدودة؛ لأنّ هذا يجعلها قريبة من التعريف، ولهذا أرى صحّة المذهب الكوفيّ بهذا الخصوص.

و- الواو العاطفة تُفيد الجمع: ذكر ابن عقيل المذهب البصريّ في جعل (الواو العاطفة) دالةً على الجمع، خلافاً لغيرهم؛ إذ قال: «فالواو لمطلق الجمع عند البصريين، فإذا قلت: جاء زيد وعمرو، دلّ ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء

إليهما، واحتمل كون عمرو جاء بعد زيد أو جاء قبله أو جاء مصاحباً له، وإنما يتبين ذلك بالقرينة، نحو: جاء زيد وعمرو بعده، وجاء زيد وعمرو قبله، وجاء زيد وعمرو معه، فيُعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب، ومذهب الكوفيين أنها للترتيب، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾^(٥٦) «(٥٧)»، قال البغوي مفسراً هذه الآية: «إِنَّ هِيَ، يَعْنُونَ الدُّنْيَا، إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا، قِيلَ: فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، أَي: نَحْيَا وَنَمُوتُ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُنْكِرُونَ الْبَعْثَ بَعْدَ الْمَوْتِ. وَقِيلَ: يَمُوتُ الْآبَاءُ وَيَحْيَا الْآبْنَاؤُ. وَقِيلَ: يَمُوتُ قَوْمٌ وَيَحْيَا قَوْمٌ»^(٥٨).

الخاتمة

من خلال ما تقدّم من البحث تبين ما يأتي:

- ١- كان ابن عقيل يقدّم البصريين على الكوفيين في المسائل الخلافية التي يعرضها.
 - ٢- عدم ترجيح رأي على آخر عند الكلام على مسألة معينة إلا في مسألتين فقط.
 - ٣- أكثر علماء البصرة الذين نقل آراءهم النحوية في شرحه هم: سيبويه، والأخفش، والمبرد.
 - ٤- أقلّ العلماء البصريين الذين نقل عنهم هم: الخليل، وابن السراج، وغيرهما.
- وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربّ العالمين

الهوامش

- ١- المائة: ١١٥.
- ٢- النور: ٤.
- ٣- شرح ابن عقيل: ١٧٤/٢.
- ٤- شرح ابن عقيل: ٣٣٠/١.
- ٥- في نوادر أبي زيد: ص ٤٧، لرجل جاهلي من بني عقيل، سماه أبا حرب الأعلم، ومنهم من نسبه إلى ليلي الأخيلية.
- ٦- شرح ابن عقيل: ١٤٤/١.
- ٧- شرح ابن عقيل: ٢٧٥/٣.
- ٨- المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف: ٢٢/١.
- ٩- تُنظر ترجمته في: نزهة الألباء: ص ٤٥؛ معجم الأدباء: ٧٢/١١؛ إنباه الرواة: ٣٤١/١؛ روضات الجنّات: ٢٧٢.
- ١٠- شرح ابن عقيل: ١٦٧/١.
- ١١- البيت في أمالي الزجاجي من دون نسبة: ص ١٢٦.
- ١٢- شرح ابن عقيل: ٣١١/١.
- ١٣- تُنظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٦٤/٢٠؛ شذرات الذهب: ٣٠١/١؛ بُغية الوعاة: ص ٤٢٦.
- ١٤- المدارس النحوية: ٢٢/١.
- ١٥- شرح ابن عقيل: ٢٧٥-٢٧٦.
- ١٦- الملك: ٤.
- ١٧- شرح ابن عقيل: ٢٧٦/١.
- ١٨- الصّحاح: ٢١٦/١ (لب).

- ١٩- تُنظر ترجمته في: الفهرست: ص ٨٢؛ تاريخ بغداد: ١٢/١٩٥؛ خزانة الأدب: ٨/١.
- ٢٠- يُنظر: شرح ابن عقيل: ٣٢/١، ١٠٠/١، ١٠١/١، ١٦٧/١، ١٨٩/١، ٢٢٠/١، ٢٧٦/١، ١١/٢، ٥٢/٢، ٦٧/٢، ٧٦/٢، ١٠٧/٢، ١٥٣/٢، ١٧٥/٢، ٢٢٠/٢، ٢٤٩/٢، ٤٦١/٢، ٤٦٣/٢.
- ٢١- شرح ابن عقيل: ١٨٩/١.
- ٢٢- الأنعام: ٥٢.
- ٢٣- الإسراء: ٨.
- ٢٤- البيت لهدبة بن خشرم من قصيدة قالها وهو في الحبس كما في تحفة الجليل: ١٨٩/١.
- ٢٥- شرح ابن عقيل: ٣٠١/١-٣٠٢.
- ٢٦- البيت لرجلٍ من طيء، أو للكلمة اليربوعي، كما في تحفة الجليل: ٣٠٨/١.
- ٢٧- البيت لأبي يزيد الأسلمي، كما في تحفة الجليل: ٣٠٩/١.
- ٢٨- شرح ابن عقيل: ٣٠٨-٣٠٩.
- ٢٩- شرح ابن عقيل: ٣١٧/١.
- ٣٠- شرح ابن عقيل: ٣٦٥/١.
- ٣١- شرح ابن عقيل: ٦٠٧/١.
- ٣٢- يُنظر: الكتاب: ١/٢٠٥، ومغني اللبيب: ص ٦٠٣، وشرح التصريح: ٦٢٨/١.
- ٣٣- شرح التصريح: ٦٢٨/١.
- ٣٤- تُنظر ترجمته في: الفهرست: ص ٨٣، ونزهة الألباء: ص ١٣٣، وإنباه الرواة: ٣٤٢/١.
- ٣٥- يُنظر: شرح ابن عقيل: ٤٢/١، ١٩٨/١، ٢٩٥/١، ٣٤٣/١، ٣٤٦/١، ١١/٢، ١٩/٢.
- ٣٦- البيت لرؤية، كما في ديوانه: ص ٣٢١.
- ٣٧- شرح ابن عقيل: ٢٤/١.
- ٣٨- شرح ابن عقيل: ٤٢/١.
- ٣٩- البيت في شرح ابن عقيل من دون نسبة: ١٩٩/١.
- ٤٠- شرح ابن عقيل: ١٩٩/١.

- ٤١- شرح ابن عقيل: ١/٨٩.
- ٤٢- تُنظر ترجمته في: الفهرست: ص ٩٣، ونزهة الألباء: ص ٢١٧.
- ٤٣- يُنظر: شرح ابن عقيل: ١/٥٨، ١/٢٧٥، ١/٢٩٢، ١/٣١٤؛ ٢/١١، ٢/٧٦، ٢/١٤١.
- ٤٤- شرح ابن عقيل: ١/٣٦٣.
- ٤٥- شرح ابن عقيل: ٢/١٥٩-١٦٠، ويُنظر: المقتضب: ٢/١٤٩، والأصول: ١/١١٥.
- ٤٦- شرح ابن عقيل: ١/٤١.
- ٤٧- شرح ابن عقيل: ١/١١٧.
- ٤٨- شرح التصريح: ١/١٣٥-١٣٦.
- ٤٩- البيت في شرح ابن عقيل من دون نسبة: ١/١٩٦.
- ٥٠- شرح ابن عقيل: ١/١٩٥-١٩٦.
- ٥١- شرح ابن عقيل: ٢/١٩.
- ٥٢- شرح المفصل: ٨/١٢-١٣، والكتاب: ٢/٣٠٧.
- ٥٣- الجنى الداني: ص ٣١٩.
- ٥٤- البقرة: ٢٧١.
- ٥٥- شرح ابن عقيل: ٢/١٩٥.
- ٥٦- المؤمنون: ٣٧.
- ٥٧- شرح ابن عقيل: ٢/٢٠٨.
- ٥٨- تفسير البغوي: ٣/٣٦٥.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ١- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.
- ٢- أمالي الزجاجي، الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار الجليل، بيروت، ١٩٨٧م.
- ٣- إنباه الرواة على أنباء النحاة، القفطي، الطبعة الأولى، دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٠م.
- ٤- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٥- تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن)، أبو محمد البغوي، تحقيق: عبد الرزاق مهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٦- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.
- ٧- خزنة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.
- ٨- ديوان رؤبة بن العجاج، ضمن كتاب (مجموع أشعار العرب)، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، ١٩٠٣م.
- ٩- روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات، الخوانساري، الطبعة الثانية، صحّحه: محمد عليّ الروضاتي، (د.ت).
- ١٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن عماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠١٢م.

- ١٢- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهرى، مطبعة عيسى البابى الحلبي، مصر.
- ١٣- شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- ١٤- الصّحاح (تاج اللّغة وصحاح العربيّة)، الجوهرى، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨م.
- ١٥- الفهرست، ابن النّديم، تحقيق: رضا تجدد، طهران، ١٩٧١م.
- ١٦- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السّلام هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- ١٧- المدارس النحويّة، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، (د.ت).
- ١٨- معجم الأدباء، ياقوت الحمويّ، دار المأمون، مصر.
- ١٩- مغني اللّيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور مازن مبارك وآخرين، الطبعة السادسة، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- ٢٠- المقتضب، المبرّد، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- ٢١- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباريّ، تحقيق: الدكتور إبراهيم السّامرائيّ، الطبعة الثالثة، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٥م.
- ٢٢- النوادر في اللّغة، أبو زيد الأنصاريّ، تصحيح: سعيد الخوري الشرتوني، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٦٧م.